◄ طارق عامر ومعتز رسلان خلال الندوة

طارق عامر أمام مجلس الأعمال المصرى الكندى

قبل عام كنا عاجزين عن تدبير الدولار لاستيراد السلع الغذائية

مرحلة كانت فى غاية الخطورة كادت أن تصل الى مرحلة شبه الانهيار للاقتصاد القومى فخلال عام ٢٠١٦ أصبحت عملات النقد الاجنبى مجالا واسعا لتحقيق الافراد أرباحا طائلة فى الوقت الذى لا تتوافر لدى خزائن البنوك الحكومية ما يسد احتياجاتنا من السلع الغذائية.

هذا ما أكده طارق عامر محافظ البنك المركزى خلال ندوة «الشمول المالى ..الفرص والتحديات» التى نظمها مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان.. وقال محافظ البنك المركزى أن منظومة الاصلاح الادارى فى مصر تواجه حربا شديدة، كانت ستؤدى الى عدم اتخاذ قرار تعويم صرف العملة ولكن كان يواجه هذه الحرب ارادة سياسية قوية أطاحت بجميع محاولات ايقاف صدور القرار ، مضيفا أن منظومتى التعليم والصحة تواجهان حربا شديدة أيضا ولا يتم اصلاحهما نتيجة عدم قدرة المسئول على اتخاذ القرار وفى حالة اتخاذه القرار لن يجد من يسانده، وهذه ضمن المشكلات الحقيقية التى تواجه عملية التنمية فى مصر.. وأضاف أن مصر مرت بفترة زمنية فى غاية الخطورة فمنذ عام تقريبا لم تتمكن البنوك الحكومية من توفير النقد الاجنبى لشراء المواد البترولية، ولكن وفرتها البنوك الخاصة للحكومة لاستيراد المواد البترولية ، كما أن الاحتياطى النقدى وصل الى أدنى مستوياته نتيجة تغير مسار انتقال العملات الاجنبية حيث أصبحت فى أيدى الافراد بغرض الاتجار بديلا عن البنوك لافتا الى أن العاملين فى سوق العملة الفاسدة حققوا أرباحا طائلة.

وأوضح أن قرار التعويم بمثابة عملية تحول كبير فى تاريخ مصر، حيث أظهرت النتائج زيادة الاحتياطى لدى البنوك من العملات الاجنبية بنحو ١٠ مليارات دولار، كما وصل اجمالى الاستثمارات الاجنبية المباشرة ١٠ مليارات دولار وهو الاعلى فى تاريخ مصر الى جانب ارتفاع استثمارات الصناديق الاستثمارية لتصل الى ١٩ مليار دولار والعالم كله اصبح يسعى الى اقراضنا ثقة فى الاقتصاد القومي.

وتابع عامر قائلا : أن القروض التى نحصل عليها حاليا سواء من صندوق النقد الدولى أو المؤسسات الدولية لم تتخط حدود الأمان بل لدينا اقتصاد يسمح لنا بالاقتراض أكثر من ذلك خاصة وأن البنك المركزى لم ولن يتأخر يوما واحدا فى سداد المستحقات المالية للاطراف الاجنبية، وقال أن دولة مثل تركيا رغم قوة اقتصادها الا أن حجم الاموال التى قامت باقتراضها تخطت ٤٠٠ مليار دولار فى الوقت الذى لا تملك فيه احتياطيا نقديا من العملات الاجنبية مثلما هو متوافر لدينا الان.

محافظ البنك المركزى: الدين الخارجى آمن ونستهدف خفض التضخم ٥٠٪

السياحة حققت طفرة كبيرة و٩٤٠ مليون دولار عائدات شهر واحد

كتبت فاتن عبدالرازق:

أكد طارق عامر محافظ البنك المركزى نجاح مصر فى تنفيذ سياسات اقتصادية تعتمد على الموارد المحلية، مما أدى إلى اكتساب ثقة المجتمع الدولى، وتوقع انخفاض عجز ميزان المدفوعات إلى ٨ مليارات دولار العام القادم، بدلا من ٢٠ مليارا السنة الماضية، كما توقع انخفاض مستويات التضخم بنسبة ٥٠٪. وأعلن أن مستوى الدين الخارجى فى الحدود الآمنة، وأن إدارته تتم بطريقة جيدة، وشدد على التزام مصر بتوفير النقد الأجنبى لسداد التزاماتنا تجاه هذا الدين.

وأشار إلى أن عائدات السياحة حققت طفرة كبيرة، حيث بلغت فى أغسطس الماضى فقط ٩٤٠ مليون دولار، وزادت تحويلات المصرون بالخارج بنسبة ٥٠٪. جاء ذلك خلال لقاء عامر مع أعضاء مجلس الأعمال المصرى الكندى والمجلس المصرى للتنمية المستدامة برئاسة المهندس معتز رسلان، وهو اللقاء الأول لمحافظ البنك المركزى منذ توليه منصبه، خلال ١١ شهرا مضت، لتحقيق الاستقرار فى سوق الصرف، وقال ان البنوك ضخت ٢٠ مليار جنيه لتمويل مشروعات متناهية الصغر خلال الثلاث سنوات القادمة تخدم ١٠ ملايين مواطن بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والشركات المتخصصة فى مجال التمويل متناهى الصغر، بهدف زيادة دخل المواطنين ورفع مستوى معيشتهم من خلال الأعمال الحرة.. وأضاف أنه تم تحقيق

■ طارق عامر مع معتز رسلان رئيس المجلس المصرى للتنمية المستدامة

مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الايجابية خلال العام الحالى، تشمل استقرار الأوضاع النقدية ولسوق الصرف. وأوضح أن سياسة البنك تهدف إلى توسيع دائرة موارد النقد الأجنبى وتدفقه بانتظام فى القنوات والأنشطة الاقتصادية المختلفة لاحداث التنمية الشاملة وأعلن عامر أن احتياطى النقد الأجنبى بالبنوك بلغ ١٠ مليارات دولار فضلا عن الاحتياطى الاساسى بالبنك المركزى الذى بلغ أعلى مستوياته وهو ٣٦,٦ مليار دولار.

وكشف عن أن إجمالى حجم الودائع بالبنوك ارتفع ليصل إلى ٣ تريليون جنيه يتم حاليا اقراض ٤٠٪ منها، وقال: ونستهدف رفع هذه النسبة لتصل إلى ٧٠٪.. كما تشمل سياسة البنك المركزى العمل على تحويل البنوك الحكومية من بنوك تجارية فقط إلى بنوك تنموية تساهم فى توفير التمويل لأكبر عدد من المشروعات الاستثمارية، التى تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأشار إلى أن البنوك الحكومية مولت قطاعى الكهرباء والوقود بالكامل منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن.

ودعا محافظ البنك المركزى رجال الأعمال إلى المشاركة فى المشروعات الاستثمارية الكبرى خاصة فى مجالات الكهرباء والطاقة، وانتاج المواد الغذائية لسد العجز فى الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، حيث تستورد بما قيمته ١٣ مليار دولار مواد غذائية سنويا، مما يشكل ضغوطا على موارد الدولة وأكد أن الصادرات المصرية مازالت دون المستوى المطلوب، وفى المستهدف ان تصل إلى نحو ٥٠ مليار دولار سنويا بدلا من ٢٠ مليارا، وأوضح ان واردتنا من الأسواق الخارجية انخفضت خلال العام الحالى بما قيمته ٢٠ مليار دولار.

ورحب عامر بالاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية التى تساهم فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومى.

ومن جانبه أكد المهندس معتز رسلان رئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى والمجلس المصرى للتنمية المستدامة أن قرار تعويم الجنيه هو أهم وأجرأ قرار اقتصادى فى تاريخ مصر الحديث، لأنه كان بداية جديدة لانطلاق الاقتصاد والتنمية فى مصر بشهادة المؤسسات المالية الدولية.

محافظ البنك المركزى: ٣٧ مليار دولار حصيلة بيع المصريين منذ التعويم

■ كتب ـ محمد الصديق ـ محمد حماد

أكد طارق عامر محافظ البنك المركزى ان حصيلة البنوك وصلت لنحو ٣٧ مليار دولار من تنازل المصريين عن العملة منذ تحرير سعر الصرف، كما ان الأوضاع النقدية فى مصر حاليا أقوى من مستويات ٢٠١٠.

وأضاف خلال لقائه مجلس الاعمال المصرى الكندى برئاسة المهندس معتز رسلان، اننا رفضنا عددا من القروض نتيجة شروطها التى لا تناسبنا، مشيرا إلى ان اننا أنفقنا على المجتمع نحو ٦٠٠ مليار دولار خلال السبع سنوات الماضية.

وأوضح اننا حصلنا على موارد دولارية بنحو ٨٠ مليار دولار خلال ١١ شهرا الماضية، كما ان معدلات نمو الناتج القومي تجاوزت التوقعات، وسجلنا سادس دولة على مستوى العالم فى معدلات النمو بالأسواق الناشئة.

وأضاف اننا صححنا الأوضاع العشوائية فى سوق الصرف وننتظر من القطاع الخاص مزيدا من الجهود، فى الوقت الذى نراقب فيه أرباح الشركات والتى تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪. وقال إن معدلات التضخم سوف تتراجع بنحو ٥٠٪ مع مطلع عام ٢٠١٨، كما ان الاحتياطى النقدى تضاعف فضلا عن زيادة الموارد الدولارية للبنوك بنحو ١٠ مليارات دولار.

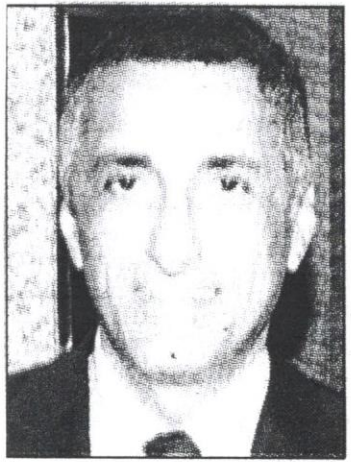

■ طارق عامر

طارق عامر يوجه ١٢ رسالة لـ«مجتمع الأعمال»

وجه طارق عامر محافظ البنك المركزى المصرى عددا من الرسائل الهامة لمجتمع المال والأعمال تزامنا مع مرور عام على قرار تحرير سعر الصرف، وذلك خلال لقاءه بمجلس الأعمال المصرى الكندى. وحملت هذه الرسائل فى طياتها ما يؤكد أن الاقتصاد المصرى حقق نتائج إيجابية فى زمن قياسى منذ إجراء عملية الاصلاح الاقتصادى. وحصل على إشادة دولية واسعة النطاق لما تم انجازه على مدار اشهر قليلة. وأن الدولة عازمة على مواصلة الإصلاح والمضى قدما فى استكمال الخطوات التى من شانها تعزيز الاستثمار والنمو، ودعم مؤشرات الانتاج والتشغيل خلال الفترة المقبلة.

تغطية: **دينا عبدالفتاح** - احمد على

١ الوعى المجتمعى ساهم فى نجاح التحول الاقتصادى

أكدت الرسالة الأولى من طارق عامر محافظ البنك المركزى على أن المؤشرات الإيجابية للإصلاح الاقتصادى ظهرت فى زمن قياسى، مشيراً إلى أن التحول الاقتصادى تم بنجاح مرجعا الفضل فى ذلك إلى إدراك ووعى المجتمع بقدرات الاقتصاد المصرى، بالإضافة إلى تنفيذ خطة جيدة من قبل صانعى القرار، لافتا إلى أن ما تبقى من إجراءات يتمثل فى إصلاحات هيكلية مكملة ترفع من قدرة الدولة على جذب الاستثمار المحلى والأجنبى، خاصة مع تحقيق مؤشرات إيجابية تشير لنمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٥٪، لتحتل المركز السادس بين الدول الناشئة.

٢ الأوضاع النقدية باتت جيدة جداً وأقوى من ٢٠١٠

أوضح «عامر» أن الأوضاع النقدية باتت جيدة جدًا وأقوى من التى كانت سائدة عام ٢٠١٠، مشيراً إلى حدوث تحول كبير فى الاقتصاد المصرى حيث أصبح الاقتصاد يعتمد على إمكاناته، مشددا على ضرورة أن نؤمن بقدراتنا الاقتصادية لتحقيق طموحات الشعب المصرى، ولفت إلى ارتفاع الاحتياطى البنكى من العملة الأجنبية بنحو ١٠ مليارات دولار خلال عام وذلك منذ قرار تحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية بنسبة ٩٢٪، كما صححت إجراءات الإصلاح من مسار الاقتصاد المصرى.

٣ ٨٠ مليار دولار حصيلة الاقتصاد المصرى منذ تحرير سعر الصرف

وكشف محافظ البنك المركزى أن الدولة جذبت نحو ٨٠ مليار دولار فى ١١ شهراً وذلك من قرار تحرير سعر الصرف، موضحاً أن حصيلة تنازلات المصريين ارتفعت إلى ٣٧ مليار دولار، كما تحسنت جميع الموارد الدولارية للدولة حتى السياحة التى تواجه تحفظات من بعض الدول الأجنبية حققت خلال شهر أغسطس ٩٤٠ مليون دولار مقارنة بـ ٢٢٠ مليون دولار خلال العام السابق بأكمله، مشيراً إلى أنه إذا استمرت هذه المعدّلات ستعود الحصيلة مرة أخرى إلى القيم التى سجلها القطاع من قبل.

٤ الاقتصاد المصرى ابتعد عن السياسة المالية المنفلتة بلا رجعة

وأكد «عامر» أن الدولة استعانت بصندوق النقد الدولى كطرف ثالث لاستعادة الثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى، وضمان عدم وجود سياسة مالية منفلتة، والاستمرار فى تحقيق خطوات عملية الإصلاح الاقتصادى، وليس فقط للحصول على سيولة دولارية من الخارج، مشيراً إلى أن البنك المركزى طلب من الصندوق تنفيذ الاتفاق على ٣ سنوات بدلا من عام واحد، ليكون ذلك بمثابة رسالة إلى العالم بمعدلات مستهدفة سواء لعجز الموازنة أو السياسة النقدية وضمان إعادة التوازن للاقتصاد من الاختلالات التى مر بها سابقا.

٥ السوق المصرية أصبحت وجهة استثمارية عالمية مرة أخرى

أضاف محافظ البنك المركزى، أن السوق المصرية أصبحت وجهة استثمارية للعديد من المؤسسات العالمية وصناديق الاستثمار مرة أخرى وذلك بحسب المؤسسات العالمية، كما ارتفعت حجم استثمارات الصناديق الأجنبية لتتراوح بين ١٨ – ١٩ مليار دولار مؤخراً، وهو ما يعكس ثقة المؤسسات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى، مشيراً إلى أن «المركزى» يدرس حاليا طلب بنوك دولية تجديد سندات دولارية قيمتها مليارى دولار وتخفيض فائدتها إلى النصف، مع إمكانية زيادة قيمة السندات إلى ٥ مليارات دولار وتمديد أجل السداد ليصبح ٥ سنوات.

٦ ننتظر من القطاع الخاص دوراً أكبر فى التنمية

وطالب محافظ البنك المركزى القطاع الخاص القيام بدور أكبر فى عملية التنمية من خلال تكثيف جهود الاستثمار والإنتاج لتشجيع النمو الاقتصادى، مشيراً إلى أهمية أن يكون الاستثمار ذا قيمة مضافة للاقتصاد القومى خاصة أن الدولة أنفقت مليارات الجنيهات على البنية التحتية وتطوير الموانئ لتهيئة المناخ الاستثمارى بالإضافة إلى توافر الدولار للصناعات المختلفة، وهو ما يحفز المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، لافتاً إلى أن بعض الشركات الكبرى زادت أرباحها على مدار العام بنسب تتراوح بين ٤٠ – ٦٠٪ وهو ما يدل أن الدولة تمتلك معدلات نمو كبيرة، ولديها الكثير من الفرص.

٧ مصر تمتلك مؤسسات قوية من بينها البنك المركزى

وأكد «عامر» أن الاقتصاد يمتلك مؤسسات قوية من بينها البنك المركزى والجهاز المصرفى، حيث يمتلك البنك المركزى مجلس إدارة على أعلى مستوى، وجهاز رقابة على البنوك مستقل فى عمله، بالإضافة إلى نواب تنفيذيين ووكلاء أصحاب كفاءات عالية بإشادة المؤسسات الدولية، لافتاً إلى أن البنك المركزى أصبح يستهدف التضخم بشكل أساسى ليصل إلى نسبة تتراوح بين ١٠ – ١٦٪ خلال العام المقبل، بالإضافة إلى ضمان تدفق النقد بانتظام فى القنوات الرسمية ووصوله إلى القطاعات الاستثمارية وغيرها دون التدخل فى تسعير العملة.

٨ مستويات الدين الخارجى الراهنة غير مقلقة

وأوضح «عامر» أن الدين الخارجى البالغ ٧٩ مليار دولار غير مقلق، مشيراً إلى وجود قابلية لارتفاعه حتى يتم تمويل مشروعات حيوية منها مشروعات الغاز، ومحطة الطاقة النووية، ومشروعات مترو الأنفاق بالمرحلتين الثالثة والرابعة، دون أن تصل إلى مرحلة الخطر، ومؤكداً على أن المؤسسات الدولية لن تُقبل على إقراض مصر لولا قدرتها على سداد الديون، لافتاً إلى عدم تخلف الدولة عن سداد أى ديون خارجية أو التزامات فى موعدها، واستشهد عامر بالاقتصاد التركى الذى يصل حجم ديونه الخارجية لـ ٤٠٠ مليار دولار، فيما تسجل احتياطاته الدولية رصيدًا أقل من الاحتياطى المصرى.

٩ نستهدف توسيع دائرة مصادر النقد الأجنبى

قال «عامر» إن البنك المركزى يستهدف تحسين أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة الراهنة، عن طريق زيادة التدفقات الأجنبية من تحويلات المصريين بالخارج والسياحة والتصدير، مشيراً إلى أن فجوة ميزان المدفوعات سجلت خلال العام المالى الماضى ٢٠ مليار دولار وهو ما أدى إلى زيادة أسعار الدولار، لافتاً إلى استهداف تخفيض العجز بميزان المدفوعات ليصل إلى ٨ مليارات دولار. مع تمويله عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر بدلاً من الاقتراض، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٨ مليارات دولار خلال العام المالى الماضى.

١٠ كلفنا البنوك الحكومية بدور جديد سعياً للتنمية

أكد محافظ البنك المركزى، أن «المركزى» كلف البنوك الحكومية القيام بدور البنوك التنموية من خلال البحث عن أساليب دفع التنمية الاقتصادية للدولة، خاصة أن العمل المصرفى دائما ما كان يبحث عن عمليات التمويل الكبرى، وهو ما دفع البنك المركزى لفرض نسبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالى محافظ الائتمان بالبنوك وهى ٢٠٪ خلال ٤ سنوات، مشيراً إلى أن البنك المركزى يُقدم دعم بنسبة تتراوح بين ١٥ – ٢٠٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة الـ ٥٪.

١١ نسعى لضخ تريليون جنيه لكل طبقات المجتمع

أوضح عامر أن البنك المركزى يستهدف ضخ تريليون جنيه لكل الطبقات فى المجتمع، مع العمل على ضمان وصول الخدمات المالية والبنكية إلى كافة شرائح المجتمع حيث وصل عدد مشتركى خدمات «الموبايل بانكينج» إلى ٩ ملايين مشترك، مؤكدا أن البنك المركزى يعول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل للشباب إلا أن التحدى فى تمويل هذه المشروعات هو عدم وجود فكر ريادة الأعمال لدى شريحة واسعة من الشباب، مما يعظم من أهمية تدريب الشباب وتضمين فكر ريادة الأعمال بالمناهج الدراسية، داعيا القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال نظرا لربحيته.

١٢ الصادرات قادرة على تجاوز ٤٠ مليار دولار

وكشف محافظ البنك المركزى أن حجم استيراد المواد الغذائية يتراوح بين ١٠-١٢ مليار دولار سنوياً من بينها ٦ مليارات دولار لاستيراد القمح والزيت والذرة، مشيراً إلى أن «الغذاء» يعتبر بمثابة أمن قومى لدى الدولة، إلا أن إحلال المنتج المحلى بدلا من المستورد سيحد من الضغط على العملة الأجنبية وسيوفر فرص عمل ويفتح مجالا لتصدير الفائض بما يسهم فى زيادة النمو الاقتصادى، لافتا إلى أن الفترة الراهنة تشهد زيادة فى الميزة التنافسية للصناعات المحلية حيث انخفاض قيمة العملة المحلية التى تدعم التصدير للخارج، خاصة أن الصادرات المصرية مازالت ضعيفة لتسجل فى

طارق عامر: مستويات الدين الخارجى لا تزعجنا

محافظ البنك المركزى: القروض تم استخدامها فى مشروعات عملاقة وقومية.. ومستويات التضخم ستنخفض 50% بداية العام المقبل.. وسعر الصرف لم يعد هدفا

كتب - عبدالحليم سالم - أحمد أبو حجر - محمد فهيم عبدالغفار
تصوير - حسام عاطف

طارق عامر محافظ البنك المركزى ومعتز رسلان رئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى

أكد طارق عامر محافظ البنك المركزى، أن الإصلاح يُحارَب فى مصر ولا يجد المسؤول من يسانده فى خططه الإصلاحية، لافتا خلال ندوة مجلس الأعمال الكندى المصرى برئاسة المهندس معتز رسلان، إلى أن من يحاول الاقتراب من الموظفين أو غيرهم من القطاعات، يجد حربا شديدة.

وأضاف عامر: «مهمتنا ليست توصيف الأوضاع، ولكن الشطارة هى تغيير الأوضاع، وتغيير الواقع، وأى سياسة لا تجد مساندة ستفشل، مشددا على ضرورة مساندة الإصلاح بدلا من سياسة التشكيك التى يتبعها المجتمع منذ الخمسينيات، ويجب أن تتم المحاسبة على النتائج».

وأشار إلى أن المجتمعات الدولية تصف ما حصل فى مصر بالمعجزة، مشيرا إلى أن القطاع المصرفى يساند الحكومة ويساعدها فى خططها ومازلنا ننتظر دورا أكبر من القطاع الخاص، والاستثمار فى كل المجالات دون خوف.

وأضاف أن البنوك العامة لعبت دورا مهما فى دعم الاقتصاد المصرى خلال الفترة الماضية، أن البنوك العامة شالت البلد منذ عام 2011، وخاصة فى قطاع الطاقة، مؤكدا أن البنوك توفر 12 مليار دولار سنويا لاستيراد الوقود من الخارج، وأن مستويات الدين الخارجى لا تزعجنا، ولا توجد مشكلة فى قروض جديدة، مضيفا: «ملتزمون بالسداد ولم نتخلف فى السداد على الإطلاق».

وأوضح «عامر»، أن حجم الديون الخارجية لتركيا أكبر من ديون مصر، حيث تصل فى تركيا إلى 400 مليار دولار، مشيرا إلى أن القروض تم استخدامها فى مشروعات عملاقة وقومية مثل حقل ظهر للغاز الطبيعى.

وأكد محافظ المركزى، أن تحويلات المصريين بالخارج زادت بنسبة 50%، وأن الجنيه المصرى سيستعيد قوته حينما تكون التدفقات النقدية الأجنبية الواردة لمصر أكثر من خروجها، مشيرا إلى أن الواردات المصرية انخفضت بنحو 20 مليار دولار.

وأضاف عامر، أن نسبة نمو الناتج القومى هذا العام بلغت 5%، بالرغم من السياسات النقدية التقييدية، وأصبحت مصر سادس دولة فى العالم من حيث الأسواق الناشئة وهو ما تخطى توقعاتنا.

وأكد محافظ المركزى: «استطعنا أن نحقق استقرارا لسعر الصرف فى العشرة أشهر الماضية وهذا إنجاز كبير».

واعتبر أن سعر الصرف لم يعد هدفا، لكن التضخم من خلال تخفيض أسعار السلع والخدمات هو الهدف، وأوضح أن مستويات التضخم ستنخفض 50% بداية العام المقبل، على أن تعود لمستوياتها الطبيعة خلال منتصف العام المقبل، مؤكدا أن الفضل يعود فى نجاح هذه الخطة للمجتمع المصرى الذى تحمل خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن عجز الموازنة يتحول من السلبى إلى الإيجابى بالإضافة إلى زيادة الاحتياطى النقدى والإصلاح الهيكلى من أجل انطلاق عجلة الاستثمار، موضحا أن ميزان المدفوعات انخفض من 20 مليار دولار إلى 8 مليارات والاستثمارات المباشرة 8 مليارات دولار، فيما بلغت استثمارات الصناديق الأجنبية من 18 إلى 19 مليار دولار، وإن الواردات الغذائية لمصر وصلت إلى ما يتراوح بين 10-12 مليار دولار وهو رقم كبير يجب أن ينخفض.

وقال طارق عامر، إن وضع مصر اليوم بميزان المدفوعات نزل من 20 مليار دولار لـ 8 مليارات، وكان 4 مليارات فى عام 2010، لافتاً إلى أن تمويل عجز ميزان المدفوعات كان يأتى من الاقتراض وهو ما يجعل الدين يزيد، قائلا: «حالياً يتم تمويل عجز ميزان المدفوعات من خلال الاستثمار المباشر المقبل من الخارج، كما تأتى استثمارات الصناديق الأجنبية والتى وصلت إلى 19 مليار دولار».

ومن جانبه قال المهندس معتز رسلان، رئيس مجلس الأعمال المصرى الكندى، إن التأخر فى مواجهة التحديات ومعالجة الاختلالات الشديدة التى كان يعانى منها الاقتصاد، قد كلفنا الكثير والكثير طوال السنوات الماضية، لأننا فضلنا الحفاظ على الجنيه بأكثر من قيمته لسنوات طويلة، وأغفلنا الخاصية الأساسية للنقود، وهى الاستقرار فى قيمتها لأن عدم استقرارها يؤدى إلى فقدان طبيعتها وانهيار النظام النقدى، وربما النظام الاجتماعى.

واعتبر رسلان أن قرار تحرير سعر الصرف هو الأهم فى تاريخ الاقتصاد المصرى الحديث لما أحدثه من تحول جذرى فى مختلف القطاعات، وغير من نظرة العالم للاقتصاد المصرى، كما أنه أعاد الثقة فى مناخ الاستثمار، وذلك بشهادة المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، ومؤسسة فيتش للتقييم السيادى، وغيرها من بنوك الاستثمار، كما تم وضع مصر كأفضل وجهة للاستثمار فى الفترة المقبلة.